



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

رسائل كلينتون: الساعات الأخيرة قبل

إعلان تنحي مبارك

ترجمة

عادل رفيق

ترجمات
المعهد

٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

رسائل كلينتون: الساعات الأخيرة قبل إعلان تنحي مبارك

عادل رفيق

هذه الوثيقة من إيميلات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون والتي أرسلها سيدني بلومنتال، المسؤول السابق في مكتب الرئيس بيل كلينتون. وأحد المقربين من هيلاري كلينتون لفترة طويلة، إلى هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية، وذلك بتاريخ 10 فبراير 2012، جاءت بعنوان: "تقرير مخبراتي وخيارات: ما حدث بالفعل وماذا يجب أن يحدث الآن". وتركز الوثيقة على تفاصيل أحداث الساعات الأخيرة التي سبقت إعلان اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية آنذاك، عن تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك عن السلطة، في الحادي عشر من فبراير 2011، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

وقد جاء في عنوان الرسالة أن هذه الوثيقة عبارة عن تقرير مخبراتي يتضمن مقترحات ببعض الخيارات المقدمة في هذا الصدد. وينقسم التقرير إلى قسمين، الأول بعنوان: "ما حدث بالفعل"، حيث يتحدث عن الأحداث التي وقعت خلال الساعات الأخيرة التي سبقت تنحي حسني مبارك؛ وجاء القسم الثاني بعنوان: "الخيارات"، وتضمن خيارين اثنين.

وقد جاءت الوثيقة على النحو التالي:

أولاً: ما حدث بالفعل

خلال يوم العاشر من فبراير، أبلغ اللواء حسن الرويني، قائد المنطقة المركزية العسكرية (التي تتمركز في القاهرة الكبرى ويمتد نطاق عملها إلى سبع محافظات هي المنوفية، القليوبية، القاهرة، الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا)، رؤساءه في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن مصادره التي تراقب المتظاهرين أفادت بأن القيادات الطلابية التي تقود المظاهرات كانت تخطط لمحاولة دخول القصر الرئاسي ومبنى البرلمان والقصر الملكي القديم (قصر رأس التين) بالإسكندرية ومباني حكومية أخرى يوم الجمعة الموافق الحادي عشر من فبراير 2011. وأضاف الرويني أن قواته ستضطر إلى استخدام القوة لحماية هذه المباني، وهذا سيؤدي إلى مواجهات عنيفة من شأنها تدمير العلاقة بين الجنود والشعب.

وخلال يوم العاشر من فبراير أيضاً، التقى وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، ورئيس أركان القوات المسلحة الفريق سامي عنان وقادة آخرون في المجلس العسكري مع حسني مبارك ونائب الرئيس عمر سليمان في محاولة لإقناع الرئيس بالتنحي عن منصبه كرئيس للجمهورية، وإحالة السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما أراد ضباط الجيش منع سليمان (وهو جنرال سابق في القوات الجوية) من خلافة مبارك. واحتدمت المناقشات حول رغبة مبارك في الرحيل بشرف، وضمن عدم سعي أي حكومة جديدة للاستيلاء على ممتلكاته وأمواله الشخصية. وفي النهاية، تم التوصل إلى حل وسط يسمح لمبارك بالانتقال إلى منزله بشرم الشيخ حيث يمكن حمايته مع احتفاظه بلقب رئيس الجمهورية، بينما يقوم سليمان بإدارة (إعلان) نقل السلطة إلى حكومة جديدة تحت سيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي أعقاب خطاب مبارك في ليلة العاشر من فبراير، أفادت مصادر الرويني أن الخطاب قد أربك الأمور بجعل المتظاهرين يفهمون أنه لا يزال يسيطر على السلطة في البلاد. ومرة أخرى، حذر الرويني من مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والقوات (قد تحدث) في الحادي عشر من فبراير. وتلقى سليمان معلومات مماثلة من مصادر مخبرية. وكرر الرويني تحذيراته منذ العاشر من فبراير بأن القوات، المؤلفة من مجندين، لن تطلق النار على الحشود لأي فترة يمكن تمديدها، وقد تواجه انتفاضة على النمط الإيراني إذا بدأت هذه المواجهات.

وفي وقت مبكر من صباح الحادي عشر من فبراير، حذر نائب الرئيس سليمان والجنرال عنان مبارك من المشاكل المتوقعة في وقت لاحق من ذلك اليوم. كما أكد عنان لمبارك أن العاهل السعودي الملك عبد الله سيضمن له ثروة شخصية كبيرة، حتى لو حاولت البنوك الأجنبية تجميد حساباته الشخصية. (ملاحظة: قامت سويسرا بتجميد الحسابات البنكية الشخصية لمبارك بعد فترة وجيزة من إعلان تنحيه). كما أخبر عنان مبارك أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيحيي شرفه وسمعته. وأضاف عنان أنه سيبقى في شرم الشيخ مع مبارك حتى يستقر الوضع ويضمن أمنه (ملاحظة: وفقاً لأحد المصادر، كان عنان يريد أيضاً التأكد من أن مبارك لم يغير رأيه أو يحاول الاحتفاظ بالسلطة في اللحظة الأخيرة.) ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وافق مبارك على السماح لسليمان بإعلان تنحيه عن السلطة.

وبحسب هذه المصادر، فقد حافظ العسكر - ولا سيما الجيش - على دورهم باعتبارهم يمثلون أهم مؤسسة في البلاد، وكان وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي الشخصية الأقوى في البلاد. ولا يزال وضع سليمان غير واضح، لكن هناك مصادر مطلعة تقول إن مصر تعود إلى نموذج عام 1952 لحكم الدولة من خلال مجلس من ضباط الجيش. والسؤال الآن هو: إلى أي مدى يمكن أن تتشارك النخبة العسكرية السلطة مع نظرائهم المدنيين؟ ويبقى أن نرى ما إذا كان الجيش سيبقى وفياً لالتزامه بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في سبتمبر. ومع ذلك، ففي حالة إجراء الانتخابات، فإنه يتحتم أن يكون لدى الجيش أداة سياسية لمواجهة قوى المعارضة، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين.

وبالتالي، فإن مصير الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يكون موضع تساؤل أيضاً. وبدون الحزب الوطني، سيكون النظام قد انهار إلى حد كبير؛ وقد يواجه الجيش صعوبة أكبر في إدارة الشؤون اليومية للبلاد.

وبينما سيعمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كحكومة مؤقتة، فمن المرجح أن يرغب في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من بيروقراطية الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (أيام مبارك)، مع إشراك عناصر من المعارضة لإدارة المرحلة الانتقالية. وسيكون الحفاظ على قبضة الجيش على السلطة أثناء تشكيل حكومة ديمقراطية أكبر تحدياً للمؤسسة العسكرية؛ حيث سيحاول تجنب تغيير النظام بينما يتعامل كذلك مع أزمة دستورية محتملة.

ويراقب المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضاً القوى المؤيدة للديمقراطية للحصول على صورة واضحة عن عدد وأنواع الأحزاب السياسية التي ستمخض عنها هذه العملية. وفي غضون ذلك، فإنهم يخططون للتعويل على حسن نية الناس تجاه القوات لاستعادة النظام. ستكون أصعب مهمة لهم هي إعادة ضباط الشرطة إلى الشارع، حيث إنهم كانوا قد تورطوا في أعنف المواجهات مع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية.

ويعلق المصدر بأن بعض الشخصيات السياسية المصرية - بما في ذلك بعض كبار الضباط العسكريين - يشيرون إلى هذا التغيير في القيادة باعتباره انقلاباً عسكرياً، بينما يرى آخرون بأن النظام - والجيش - يحافظون على مناصبهم القيادية في ظل نظام تم تأسيسه عن طريق توجيهه السابقين جمال عبد الناصر وأنور السادات خلال ثورة

October 22, 2020

الضباط ضد الملك فاروق عام 1952. ويطالب بعض ضباط الجيش الأصغر سناً بالأخذ بـ "النموذج التركي"، بحيث يتولى فيه الجيش السلطة عند حدوث أزمة، ويكون بمثابة ضامن للديمقراطية المدنية.

ثانياً: الخيارات

1- يجب أن يرفع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حالة الطوارئ في أسرع وقت ممكن، كما وعد.

2- الحل الأفضل هو "النموذج التركي" حيث يحتفظ الجيش بمكانته ووضعه في المجتمع، لكنه يبقى في ثكناته في ظل نظام ديمقراطي. وهذا يتطلب اتفاقاً معلناً على أن الجيش هو الضامن للديمقراطية والانتخابات. ويمكن أن يعمل التخوف من التدخل العسكري المباشر في السياسة في المستقبل كقوة دافعة للاعتدال يستخدمها السياسيون المعتدلون لوصم (شيطنة) الراديكاليين من أي اتجاه. وستكون قيادة الجيش راضية بذلك؛ فالجنرالات لا يريدون أن يديروا البلاد خاصة بعد تجربة مبارك.

تنويه: هذا النص العربي هو ترجمة دقيقة للأصل المنشور باللغة الإنجليزية في رسائل هيلاري كلينتون التي تم كشف السرية عنها على أن يتم التعامل مع كامل النصوص، وفق معايير الضبط العلمي والمنهجي عند الدراسة والتحليل.

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. P-2014-20433 Doc No: C0577930 Date: 21/02/2016

Early in the morning of 11 February Vice President Sisi, and General Anwar warned Mubarak of the problems anticipated later that day. Anwar also assured Mubarak that King Abdullah of Saudi Arabia would guarantee that he would have a significant personal fortune, even if foreign banks attempted to freeze his personal accounts. (Note: Switzerland froze Mubarak's personal bank accounts shortly after he stepped down.) Anwar also told Mubarak that the SCAF would protect his honor and reputation. Anwar added that he would stay in Sharm el-Sheikh with Mubarak until the situation stabilized, and guarantee his security (Note: According to one source Anwar also wanted to ensure that Mubarak did not change his mind and attempt to retain power at the last minute.) With this in mind, Mubarak agreed to allow Sisi to announce his departure.

According to these sources the military – in particular the Army – has preserved their role as the most important institution in the country, with Defense Minister, Field Marshal Mohamed Hasseni Tantawi as the most powerful individual. Sisi's status remains unclear but well informed sources say that Egypt is returning to the 1952 model of ruling the state via a council of army officers. The question now is to what extent the military elite will share power with its civilian counterparts.

Whether the military stays true to its commitment to hold elections on schedule in September remains to be seen. If elections are held, however, the military must have a political vehicle in place to counter opposition forces, particularly the Muslim Brotherhood.

The fate of the ruling National Democratic Party (NDP) thus lies in question. Without the NDP, the regime will have an effectively collapsed and the military could run into greater difficulty in managing the country on a daily basis.

While the SCAF will serve as a provisional government, it will likely want to retain as much of the ruling NDP bureaucracy as possible, incorporating elements of the opposition to manage the transition. Submitting to hold over power while creating a democratic government will be the biggest challenge for the military as it tries to avoid regime change while also dealing with a potential constitutional crisis.

المحتوى المحذوف

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. P-2014-20433 Doc No: C0577930 Date: 21/02/2016

المحتوى المحذوف

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. P-2014-20433 Doc No: C0577930 Date: 21/02/2016

المحتوى المحذوف

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. P-2014-20433 Doc No: C0577930 Date: 21/02/2016

From: [redacted]
Sent: Saturday, February 12, 2011 11:22 AM
To: [redacted]
Subject: [redacted]
Attachments: [redacted]

CONFIDENTIAL

February 12, 2011

For: Hillary
From: Sid
Re: Inst. report and opinion: What really happened and what should happen now

I. What Really Happened

Throughout the day on 10 February Army General Hassan al-Rouissi, the Commander of the Cairo military district, reported in his report on the Supreme Council of the Armed Forces (SCAF) that he witnessed watching the demonstrators were reporting that on 11 February the student leaders of the demonstrations planned to try and enter the Presidential Palace, the Parliament building, the old Royal Palace in Alexandria, and other government buildings. Al-Rouissi added that his troops would have to use force to protect these buildings, and this would lead to violent confrontations that would destroy the relationship between the soldiers and people.

Throughout the day on 10 February, Minister of Defense Field Marshal Hasseni Tantawi, and Army Forces Chief of Staff Lt. General Sami Anwar and other leaders of the SCAF met with Mubarak and Vice President Omar Suleiman in an effort to persuade the President to step down as President, placing authority in the hands of the Army Forces Council. The Army Officers also wanted to persuade Suleiman (as Aid Force General) from succeeding Mubarak. The discussions were heated and revolved around Mubarak's desire to depart with honor, and a guarantee that any new government would not seek to seize his possessions and personal funds. In the end a compromise was reached that would allow Mubarak to move to his home in Sharm el-Sheikh, where he could be protected, and maintain the title of President, while Suleiman managed the transition to a new government, under the control of the SCAF.

Following Mubarak's speech during the night of 10 February al-Rouissi's sources reported that the speech had confused the issue by leaving the demonstrators that he was maintaining control of the country. Again, al-Rouissi warned that violent encounters between demonstrators and troops on 11 February. Suleiman received

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. P-2014-20433 Doc No: C0577930 Date: 21/02/2016